مقاتلين موالين للجيش السوري الحرفي قاعدة ضواحي شمال غرب ادلب في سوريا (ا.ف.ب)

الأمم المتحدة تتهم النظام السوري بارتكاب جرائم "ضد الإنسانية"

□ **نيويورك** / CNN

تواصلت أعمال العنف في سوريا حيث شن الجيش قصفاً عنيفاً على "حمص"، وحاول اقتحام مدينة طفس في درعا ما أدى إلى سقوط ٧١ قتيلاً، على الأقل، في مختلف أنحاء البلاد، فيما وجهت مفوضة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، نافي بيلاي، اتهامات للنظام السوري بارتكاب "جرائم ضد الإنسانية"، فيما أوقفت بريطانيا شحنة أسلحة روسية مزعومة للنظام السوري. وذكرت "لجان التنسيق المحلية في سوريا"، وهي حركة سورية معارضة تنظم وتوثق الأحداث الدامية بالداخل، إن من القتلى "عائلات بأكملها دفنت تحت الأنقاض" جراء القصف المتواصل الذي تتعرض له مدينة "دوما"، الأمر الذي حال دون إنقاذ الضحايا." وقدرت "اللجان" حصيلة قتلى، الاثنين، بتسعين قتيلاً، توزعوا كالآتي: ٢٩ في ريف دمشق - ١٤ منهم في قصف دوما، و٧ في قصف هريرة، و٢١ قتيلاً في درعا، و١٢ في حمص، و١١ بحماة، وستة في دير الزور، و٤ في ادلب، و٣ قتلى في كل من دمشق وحلب، بجانب واحد في بانياس."

ومن جانبه، قدر "المرصد السوري لحقوق الإنسان" حصيلة ضحايا العنف بمختلف أنحاء سوريا، الاثنين، بـ٧١ قتيلاً، على الأقل. وفي الأثناء، اتهمت "اللجان" القوات الموالية للنظام السوري، من عناصر أمنية وشبيحة" باستخدام الأطفال كدروع بشرية لمنع عناصر الجيش الحر من مهاجمة دباباتها أثناء عملياتها العسكرية في بلدة "طفس."

وعلي صعيد موازٍ، اتهمت بيلاي دمشق مجدداً "بارتكاب جرائم ضد الإنسانية"، ودعت الأسرة الدولية إلى تجاوز انقساماتها حول سوريا ومحاسبة المسؤولين عن أعمال العنف فيها. وقالت بيلاي، خلال افتتاح الدورة العشرين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، الاثنين:" على الحكومة السورية إنهاء استخدام الأسلحة الثقيلة وقصف الأحياء المزدحمة فورا لأن مثل هذه الأفعال قد ترقى لحد الجرائم ضد الإنسانية وقد تكون جرائم حرب". وإلى ذلك، أعلنت شركة "ستاندرد كلاب" المختصة في التأمين البحري، سحب الغطاء التأميني على السفينة "ام في الايد" التي تشغلها شركة فامكو للشحن الروسية، وسط مزاعم بأنها تنقل شحنة أسلحة لدعم النظام السوري. ويقول مسؤولون أمريكيون إن السفينة تنقل مروحيات هجومية وذخيرة من ميناء "كالينينغراد". إلى ذلك أبدت الحكومة السورية استعدادها لإخراج المدنيين المحاصرين داخل مدينة حمص دون قيد أو شرط، ومن أي ممر يؤدي لإنقاذهم. ونقلت وكالة الأنباء السورية الرسمية سانا عن مصدر مسؤول في وزارة الخارجية قوله إن المدنيين في حمص "محتجزون لدى المجموعات المسلحة". وطالب المسؤول "كل الأطراف القادرة على الضغط على هذه المجموعات المسلحة بإلزامها بعدم التعرض للمدنيين الأبرياء وتسهيل خروجهم من المناطق التي يوجدون فيها". وتعهد المسؤول بأن تقدم الحكومة كل الاحتياجات الأساسية اللازمة كي يعيش هؤلاء المواطنون بكرامة وعزة والعمل على إعادتهم إلى المناطق التي أجبروا على الخروج منها." وكان الجنرال روبرت مود رئيس بعثة المراقبين الدوليين في سوريا قد طالب الأحد الماضي الأطراف المتحاربة بالسماح بإجلاء النساء والأطفال والمرضى الذين يهدد القتال حياتهم في حمص وغيرها من مناطق القتال.

ويقول النشطاء إن نحو ١٠٠٠ أسرة محاصرة بسبب هجمات قوات الجيش النظامي السوري على المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة المسلحة في حمص، الواقعة وسط سوريا.

حملة مرشح جماعة الإخوان المسلمين تترقب إعلانه رئيساً لمصر

□ **القاهرة** / رويترز

تترقب حملة محمد مرسي مرشح حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين إعلان فوزه برئاسة مصر مشددة على أن ما حصل عليه من أصوات في جولة الإعادة هذا الأسبوع يزيد على ما حصل عليه أحمد شفيق آخر رئيس وزراء في عهد الرئيس السابق حسني مبارك. ومن المقرر أن تعلن لجنة الانتخابات الرئاسية الفائز بالمنصب يوم الخميس. وفي مؤتمر صحفي عقدته الحملة يوم الثلاثاء قال متحدث إن الأصوات التي حصل عليها مرسي في داخل البلاد وخارجها بلغت ١٣ مليونا و٢٣٨ ألفا و٢٩٨ صوتا بنسبة ٥٢ في المئة وإن شفيق حصل على ١٢ مليونا و ٣٥١ ألفا و ١٨٤ صوتا بنسبة ٤٨ في المئة. واستبعد المتحدث إعلان نتيجة مخالفة لتوقعات حملته. وقال "طالما عندنا أرقام حقيقية بمحاضر رسمية ليس عندنا شك في النتيجة التي ستعلنها اللجنة العليا للانتخابات." وأضاف "ربما الطعون تغير في بعض الأرقام حسب ما تراه اللجنة العليا ووفقا للأدلة المادية التي تقدم من الطرفين." لكنه أشار إلى أن قبول الطعون لن يغير من النتيجة. وقال "نحن لسنا في قلق. نحن نثق بما نقول." وقالت حملة شفيق أمس الاول الاثنين إن مرشحها متقدم "بما لا يدع مجالا للشك". وأضاف متحدث باسمها في بيان "المؤشرات الأولى لدى حملة شفيق تثبت بما لا يدع مجالا للشك أنه متقدم في الانتخابات رغم كل التجاوزات بنسبة ٥١,٥ إلى ٥٢ في المئة." وقال عضو في لجنة الانتخابات الرئاسية لرويترز يوم الاثنين طالبا ألا ينشر اسمه إن مرسي متقدم لكن بعض الأصوات لم يكن قد تم فرزه بعد بحسب قوله. وقال "النتائج التي أعلنتها حملة مرسي على موقعها على الانترنت والتي تظهر تقدم مرسي تعكس إلى حد كبير النتائج التي أحصتها لجنة الانتخابات." لكن أيا كان الفائز بالرئاسة فسيجد سلطاته تقلصت كثيرا بفعل إعلان دستوري تكميلي أصدره المجلس الاعلى للقوات المسلحة برئاسة المشير محمد حسين طنطاوي عقب إغلاق لجان الانتخاب يوم الأحد. وبعد صدور حكم قضائي نهاية الأسبوع الماضي بحل البرلمان الذي انتخب في الشتاء الماضي وحقق فيه الإسلاميون أغلبية كبيرة قال المجلس الأعلى للقوات المسلحة إنه سيتولى سلطة التشريع لحين انتخاب مجلس الشعب الجديد ويمكن أيضا أن يتدخل لكسر الجمود الذي يواجه كتابة دستور جديد للبلاد.

ووصف ليبراليون وإسلاميون قرارات المجلس الأعلى للقوات المسلحة بأنها "انقلاب عسكري".

في الحدث

■ حازم مبيضين

ديمقراطية الأحذية النيابية

ليس معقولاً ولا منطقياً أن تمر حادثة الاعتداء على النائب الأردني التقدمي جميل النمري مرور الكرام، وأن تنتهي الحكاية بفنجان قهوة، فالأمر هذه المرة لايخص النمري وحده، ولا حتى نواب التجمع الديمقراطي المناوئين لمشروع قانون الانتخابات الجديد، الذي يحظى برفض شعبي واسع قبل إقراره، فالواضح أن فكرة الاعتداء كانت مبيتة، واشترك فيها إلى جانب النائب المعتدي أطراف هيأت له مسرح جريمته، وحدودها، وهي تدرك سلفاً الهدف الكامن خلفها، ولا نتحدث هنا عن غيبيات، وإنما عن خطة مبرمجة لسلق القانون، الذي كنا نأمل أن يكون العمود الأساسي للعملية الاصلاحية، التي ما تنفك الحكومات المتعاقبة تبشرنا بأنها أخذت مسارها الصحيح، وبما يبعد الاردن عن تداعيات عنف الربيع العربي.

ما حدث في مجلس النواب الأردني، الذي لم يعد يستحق صفة الموقر، لم يكن موجهاً ضد النمري، ولا تقدميته وديمقراطيته فحسب، وإنما كان صفعة على وجه كل أردني يطالب بالإصلاح، وحذاء النائب المعتدي الذي لاحق النمري، بعد الفشل في كسر عنقه أو خنقه، كان في الوقت عينه يفتش عن وجوه كل الرافضين لقانون انتخاب، يتم تفصيله لإعادة النائب المعتدي ومن هم على شاكلته إلى المجلس النيابي القادم، وكنا نستطيع أن نتفهم رد فعل النائب المعتدي لو كان ردة فعل، ولم يكن عملاً مبرمجاً، كان شديد الوضوح في ملاحقته للنمري، إلى المقعد الذي طلبت رئاسة المجلس منه الجلوس عليه، ولم تسمح له بالابتعاد عن المعتدي، والتحدث من المنصة التي لا يستطيع المعتدي مشاركته فيها.

نعترف طبعاً بحق كل القوى السياسية في الدفاع عن رؤاها وبرامجها، بمن فيها تلك المؤيدة لقانون الصوت الواحد، سواء بصيغته القديمة التي انتجت مجالس نيابية هشة وشديدة الضعف، أو الصيغة الجديدة المعدلة، التي لن تنتج مجالس أفضل، لكننا نصاب بالإحباط، حين تحاول جهة ما فرض قانونها بلغة الخنق وكسر الرقبة والأحذية، والمؤكد أن ذلك لن ينتج قانوناً يليق بما يقال عن العملية الإصلاحية، وكأن هناك من يدفع الأمور باتجاه مزيد من التصعيد، وهو أمر يستهوي الكثير من القوى التي تحاول استغلال المناخ المطلبي للناس، فترفع سقف المطالب التي تفضي إلى هيمنتها على الحياة السياسية، تحت غطاء الدفاع عن المصالح الشعبية، أو الدفاع عن الدستور، وكلا الأمرين في واقع الحال بعيد عن تفكير هذه الجماعات وبرامجها.

رئاسة مجلس النواب مطالبة بوضع حد للانفلات غير العقلاني، الذي يستهوي بعض الأعضاء، وسيكون مدهشاً إن لم تتخذ إجراءً عقابياً بحق النائب الذي اعتدى على زميله، وعلى هيبة المجلس، وعلى فكرة الديمقراطية التي سمحت له بالجلوس تحت قبة البرلمان، ليشرع ويراقب الأداء الحكومي، وليس ليستنفر كل ما في العصبية القبلية من سلبيات، محاولاً أخذ ما يعتقده حقاً له بقوة الذراع، وليس بقوة القانون الذي يحكم تصرفات النواب، وإذ نعرف ويعرف النواب أنهم يعيشون اللحظات الأخيرة من عمر مجلسهم، فإنهم مدعوون للوقوف بصلابة ضد محاولات إسباغ المزيد من الصفات السلبية على هذا المجلس، إذ فيه ما يكفيه.

للنائب جميل النمري، وبغض النظر إن كنا نختلف أو نتفق مع توجهاته، تجاه قانون الانتخابات الجديد، تحية تعاطف وهو يجد نفسه في سوق خضار أو مسلخ لحوم، بدل أن يجد نفسه في مجلس نواب يحترم نفسه، ويحافظ على التقاليد الديمقراطية في الحوار وحق الاختلاف، وله أن يفخر بتاريخه الوطني، مدافعاً عن الفقراء ومطالباً بالديمقراطية، التي يجري اليوم الدوس عليها تحت قبة البرلمان.

تحليل اخباري

هل تتبدل الأجندة السعودية بتغير ولي العهد؟

□ **الرياض** / CNN

مع رحيل ولي العهد السعودي، الأمير نايف بن عبد العزيز، وصدور أمر ملكي أمس الاول الإثنين بتعيين الأمير سلمان بن عبد العزيز خلفاً له، أثيرت بعض التساؤلات حول مدى التغييرات التي قد تمتد إلى "أجندة" ملفات العمل المختلفة في المملكة، سواء داخلياً أو خارجياً، خاصةً وأن منصب ولي العهد في المملكة يحمل معه الكثير من الالتزامات والمسؤوليات على عاتق من سيشغله.

ونظراً لأن المملكة السعودية لعبت، ومازالت تلعب دوراً محورياً في كثير من القضايا الإقليمية، خاصة في محيطها الخليجي، فإن تلك التساؤلات امتدت إلى مدى احتمال أن تغير الرياض من موقفها إزاء جارتها الخليجية إيران، ذات الأغلبية الشيعية، والتي يتهمها مسؤولون سعوديون بأنها "تؤلب" الأقلية الشيعية في المملكة، وفي دول عربية خليجية أخرى، ومنها مملكة البحرين، التي تشهد اضطرابات تحركها جماعات سياسية شيعية.

كما تطرقت التساؤلات إلى ملف الإصلاحات السياسية والاقتصادية الواسعة، التي أطلقها العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز، في ظل تزايد نسبة البطالة في المملكة، أكبر مصدر للنفط في العالم، وكذلك في ظل تصاعد القلق من عودة نشاط الجماعات المسلحة، كتنظيم "القاعدة"، ومدى ما يمكن أن يطرأ على تلك الملفات، بعد اختيار الأمير سلمان، وزير الدفاع، ليخلف الأمير نايف، في ولاية العهد.

الدكتور عبد العزيز بن صقر، رئيس مركز الخليج للأبحاث، قال إن ملفات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية لا تتأثر عادةً بتغير الأشخاص، وفي مقدمتها الحفاظ على علاقات إيجابية مع الولايات المتحدة، إضافة إلى الدور الريادي الذي تقوم به المملكة في المنطقة، في إطار مجلس التعاون لدول الخليج.

كما أشار بن صقر، في تصريحات لـCNN بالعربية عبر الهاتف، إلى أن موقف المملكة إزاء الصراع العربي الإسرائيلي "ثابت"، وكذلك الموقف من السياسات الإيرانية في المنطقة، مؤكداً حرص السعودية على إقامة علاقات متميزة مع الدول الآسيوية.

أما فيما يتعلق بالملفات الداخلية، وفي مقدمتها الملف الأمني، فقال المحلل السياسي السعودي إن هناك "ميزة" في أن الأمير أحمد بن عبد العزيز، الذي تولى وزارة الداخلية، خلفاً لولي العهد الراحل، عمل لفترة تمتد إلى حوالي ٣٢ عاماً، بالقرب من مركز صنع القرار في الوزارة، حيث عاصر وتدرب على يد الملك الراحل، فهد بن عبد العزيز، حينما كان وزيراً للداخلية، وكذلك مع الأمير نايف.

ووصف وزير الداخلية الجديد بأنه من الأشخاص ذوي "الحس الأمني العالي"، كما أنه على إلمام بكل القضايا الأمنية التي تواجهها المملكة، وعلى رأسها ملف مكافحة الإرهاب، وتطوير نظام المحافظات والمناطق الداخلية، بالإضافة إلى ملفات المخدرات، والحدود، خاصة مع دول الجوار التي تشهد توترات سياسية، مثل اليمن والعراق، فضلاً عن ملف التنسيق الأمني مع دول مجلس التعاون الخليجي.

أما الكاتب والمحلل السياسي السعودي، جمال خاشقجي، فقد أعرب عن توقعاته بأن تشهد ملفات السياسة الداخلية والخارجية للمملكة، مزيداً من النشاط، في ظل تولي الأمير سلمان ولاية العهد، مشيراً إلى أن الأخير لديه علاقات قوية بالعديد من الأطراف الخارجية، كما أنه مشغول بجعل الدور السعودي في الخارج "أكثر قوة وتأثيراً."

وقال خاشقجي لموقع CNN بالعربية، إن الأمير سلمان معروف بأنه "رجل شغيل"، أي يمكنه العمل لساعات طويلة يومياً، وهو الأمر الذي قد ينعكس على أداء العمل في كثير من الملفات الداخلية، مشيراً إلى أن السعوديين "بحاجة" إلى ذلك، حيث أن هناك الكثير من القضايا المعلقة في الداخل، وبالتالي يمكن لولي العهد المساعدة على "تحريك هذه المسائل."

واستبعد الكاتب السعودي حدوث "تغييرات جذرية" في السياسات السعودية، سواء داخلياً أو خارجياً، حيث أن الحديث عن أمور على شاكلة "التحول من اليمين إلى اليسار، أو من اليسار إلى اليمين"، غير مطروحة على الأجندة السعودية.

وقال خاشقجي: "قد يتمثل التغيير في إضفاء مزيد من الطاقة للسياسة السعودية، على الصعيدين الداخلي والخارجي، خاصة في المحيط الإقليمي ودول الجوار، كاليمن وسوريا."

وولي العهد السعودي الجديد، الأمير سلمان، هو الابن الخامس والعشرون من الأبناء الذكور للملك عبد العزيز، وكان يشغل منصب وزير الدفاع، ويعد أحد أركان أسرة "آل سعود"، حتى أنه يوصف بأنه "أمين سر" العائلة، حيث عمل كـ"مستشار شخصي" لعدد من إخوته الملوك، الذين جلسوا على عرش المملكة.

كما يُعد الأمير سلمان، المولود في ٣١ ديسمبر/ كانون الأول من عام ١٩٣٥، واحداً ممن يُطلق عليهم "السديريون السبعة"، وهم أبناء الملك عبد العزيز من زوجته حصة بنت أحمد السديري.

وخاض العمل السياسي عام ١٩٥٤، عندما تم تعيينه أميراً لمنطقة الرياض بـ"النيابة"، عن أخيه الأمير نايف.

وفي العام التالي ١٩٥٥، تم تعيينه رسمياً أميراً لمنطقة الرياض، واستمر في هذا المنصب خمس سنوات، حتى تقدم باستقالته في عام ١٩٦٠، ولكن بعد ثلاث سنوات، أعيد تعيينه بذات المنصب مجدداً، إلى أن تم تعيينه وزيراً للدفاع في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١، خلفاً لولي العهد "الأسبق"، الأمير سلطان.

مخاوف أميركية من وقوع أسلحة ليبية بأيدي القاعدة

□ **نيويورك** / أ.ف.ب

قالت مصادر أمريكية مطلعة، الاثنين، إن الأسلحة التي استخدمت للإطاحة بالنظام الليبي السابق تشكل تهديداً للمنطقة بأسرها وسط مخاوف من وقوعها بأيدي الحركات المتشددة في إفريقيا. وقالت أماندا دوري، نائب مساعد وزير الدفاع للشؤون الإفريقية بالبنتاغون: "انهيار الأمن في ليبيا نجم عنه تدفق كبير للمسلحين والأسلحة."

وأعربت دوري عن خشية وزارة الدفاع الأمريكية من وقوع تلك الأسلحة بأيدي تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، لا سيما في مالي، التي شهدت خلال الأشهر الأخيرة انقلابا عسكريا وتحركات انفصالية. وأضافت بأن حركة التنظيمات المتشددة الموالية لتنظيم القاعدة في مناطق شمال إفريقيا "في تزايد بإستمرار بهدف جمع الأموال من خلال عمليات الاختطاف وطلب الفدية."

وكشفت المسؤولة الأمريكية أن البنتاغون "يراقب عن كثب تأثير ذلك على استقرار المنطقة وقدرات تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي على استهداف مصالح الحلفاء بالإضافة الى الولايات المتحدة. وكان مسؤولون أمريكيون قد كشفوا في ديسمبر/كانون الأول الماضي أن واشنطن تدرس مع ليبيا خطة تقضي بتوفير برنامج مخصص لشراء الأسلحة، وتحديداً الصواريخ المحمولة المضادة للطائرات، من المجموعات المسلحة التي وضعت يدها عليها خلال المواجهات مع نظام العقيد الليبي الراحل، معمر القذافي.

وأشارت المصادر إلى أن الخطة تندرج في إطار حرص الولايات المتحدة على جمع أكبر كمية ممكنة من هذه الأسلحة وتأمينها، خشية أن يصار إلى بيعها في السوق السوداء، ما قد يفتح الباب أمام تهديد الأمن الملاحي في حال وصولها إلى تنظيمات متشددة مثل القاعدة.

ورفض حينها المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، مارك تونر، التعليق على تفاصيل ما قال إنها "برامج سرية،" ولكنه قال إن بلاده "تبحث عن الطريقة الأكثر فاعلية" لتدمير ترسانة النظام السابق من الصواريخ المحمولة المضادة للطائرات، والتي يقدر عددها بعشرين ألف صاروخ.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح